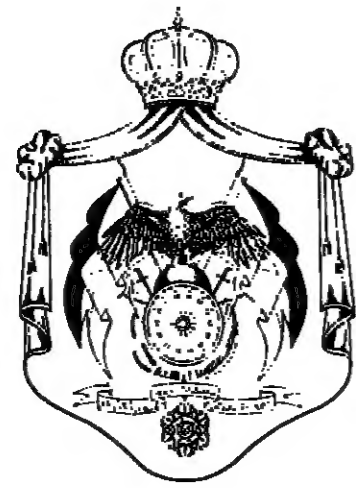
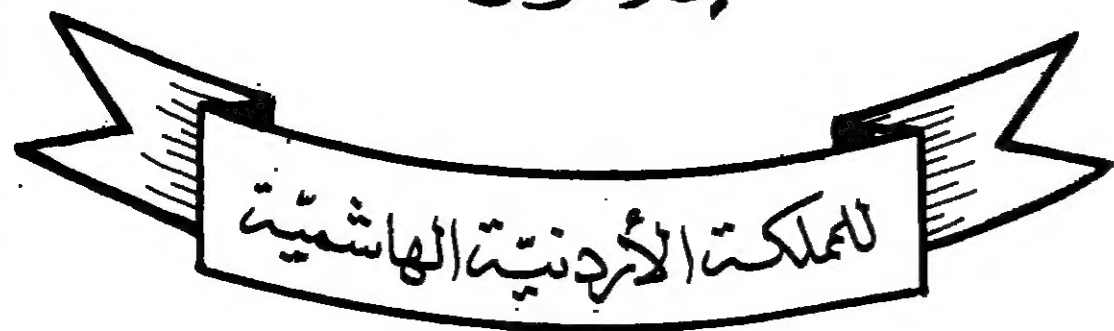


هكّة | منه الأصل

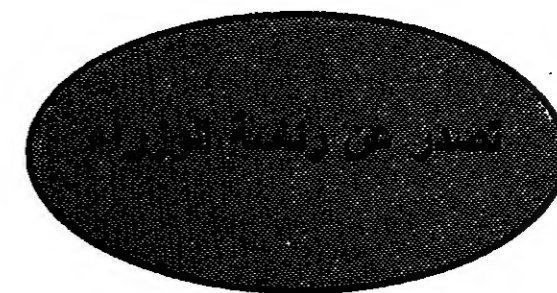


الأردن الرسمية



عمان: الخميس ١٣ رمضان سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ٣١ كانون الأول سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٣١٦



توزع من قبل وزارة المالية

طبعت في المطابع العسكرية



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٥٠٦٦	- نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٩٨ نظام تنظيم وإدارة وزارة الصناعة والتجارة
٥٠٧٥	- نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٨ نظام تعيين مكان الإقامة
٥٠٧٨	- نظام رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام رسوم الطيران المدني
٥٠٨٠	- نظام رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٨ نظام ترخيص المطابع ودور النشر
٥٠٨٤	والتوزيع والدراسات والبحوث والترجمة وقياس الرأي العام
٥٠٨٨	- نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام
٥٠٨٨	رقابة المصنفات المرئية والمسموعة
٥٠٩٠	- نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٨ نظام العام
٥٠٩١	نظام التقاعد لأعضاء نقابة الصحفيين
٥١٢١	- نظام رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٨ نظام إلغاء نظام الدعم النقدي للتصوير
٥١٢١	- اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين
٥١٢٣	الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
٥١٢٨	- إقامة منطقة حرة خاصة
	- تحديد أسعار بيع مواد أساسية
	- قرارات صادرة عن وزير الصناعة والتجارة
	- قرار صادر عن وزير المالية / الجمارك

هكذا منه الأصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ————
وبناءً على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٩٨
نظام تنظيم وإدارة وزارة الصناعة والتجارة
صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الصناعة والتجارة لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة
الوزير: وزير الصناعة والتجارة
الأمين العام: أمين عام الوزارة
المديرية: أي مديرية في مركز الوزارة أو خارجه .
المدير: مدير المديرية

المادة ٣- تعمل الوزارة على رسم السياسات الاقتصادية الصناعية والتجارية العامة في المملكة وتعمل على تنفيذها بالإضافة الى مايدخل ايضاً في اختصاصها بمقتضى أي تشريعات نافذه .

المادة ٤- يتألف الجهاز الاداري في الوزارة من :-

- أ- الامين العام
- ب- مساعدي الأمين العام
- ج- مديري المديرية في مركز الوزارة وخارجه
- د- رؤساء الوحدات المتخصصة

المادة ٥- تشمل المديرية في مركز الوزارة وتكون مهامها مايلي :-

- أ- مديرية مراقبة الشركات:
تتولى مهمة تنفيذ قانون الشركات
- ب- مديرية مراقبة أعمال التأمين:
تتولى مهمة الإشراف على سوق التأمين ومراقبة شركات التأمين والعاملين في التأمين وفق قانون مراقبة أعمال التأمين .
- ج- مديرية التجارة:
تتولى مهمة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية والإشراف على تنفيذ العقود مع التجار، وتنفيذ قانون الإستيراد والتصدير مع مراعاة احكام الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي تكون المملكة طرفاً فيها .
- د- مديرية العلاقات الاقتصادية :
تتولى إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والدراسات وتطويرها ، والأبحاث الخاصة بعلاقات المملكة الاقتصادية والتجارية مع الدول الاخرى والأبحاث الخاصة بالمستوردات والصادرات الأردنية وتحليلها والأبحاث الخاصة بأعمال المنظمات الاقتصادية العربية والدولية ، والإشراف على تنظيم المعارض التجارية في المملكة والخارج .
- هـ- مديرية التنمية الصناعية وحماية الإنتاج الوطني:
تتولى إعداد البرامج والدراسات عن الصناعة والعمل على تنميتها وزيادة قدراتها التنافسية وتنظيمها وتصنيفها ومتابعة الإنتاج الصناعي من حيث الطاقة الإنتاجية ومراقبة الجودة ووضع المعايير المناسبة للتسجيل الصناعي وتنفيذ قانون حماية الإنتاج الوطني .

هكذا منه الأصل

و- مديرية حماية الملكية الصناعية:

تتولى الاشراف على الأمور المتعلقة بالعلامات التجارية والاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وفهرستها وتوفير الحماية اللازمة لها وفقاً للقوانين النافذة ، والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية .

ز- مديرية السجل التجاري والصناعي المركزي :

تتولى الاشراف على سجل الشركات والسجل التجاري وسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين والسجل الصناعي وسجل الأسماء التجارية ، وما يطرأ عليها من تغييرات .

ح- مديرية الرقابة الداخلية :

تتولى مهمة التدقيق والرقابة المالية والإدارية للتأكد من ان الأهداف المحددة تنجز وفق الخطط والسياسات المرسومة وتزود الإدارة العليا بالمعلومات والبيانات عن نشاطها بهدف احكام الرقابة والتقييم والمساءلة .

ط- مديرية ادارة المخزون :

تتولى الاشراف على مخزون المملكة لدى القطاعين العام والخاص وتخزين المواد التموينية في مجتمعات الوزارة وتوزيعها وتقييمها ونقلها وتزويد المطاحن بالقمح والاشراف على توزيع الناج هذه المطاحن من الطحين والنخالة .

ي- مديرية الجودة ومراقبة الاسواق :

تتولى التأكد من توافر المواد الأساسية في الأسواق ومن صلاحية المواد للاستهلاك والتأكد من اعلان التجار لأسعار البيع والتقييد بها وضبط المخالفات وفق قانون الصناعة والتجارة .

ك- مديرية الحساب التجاري :

تتولى حفظ سجلات الحساب التجاري وفق نظامه واعداد موازنته وحساباته الختامية السنوية ، وادارة موارد الحساب التجاري للتجار بالمواد الأساسية التي يعهد الى الوزارة بتوفيرها بما في ذلك القروض والمنح والاتفاقيات المتعلقة باستيراد هذه المواد .

ل- مديرية الشؤون القانونية :

تتولى تقديم المشورة في جميع الأمور القانونية المتعلقة بعمل الوزارة ومراجعة مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات ، واعداد اللوائح الجوابية في الدعاوى التي تكون الوزارة طرفاً فيها ، وحفظ الكفالات ومتابعتها ، والمشاركة في لجان التحقيق .

م- مديرية الشؤون المالية والإدارية :

تتولى الاشراف على الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمراسلات والملفات والخدمات الإدارية والعلاقات العامة ، والاشراف على الأعمال المالية والمحاسبية واللوازم والمشتريات ، واعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة .

ن - مديرية شؤون الموظفين :

تتولى الاشراف على الإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين واجراءات التعيين والترقيع والنقل والانتداب والإجراءات التأديبية ، وجميع الأمور الأخرى المتعلقة بالموظفين بما لا يتعارض مع أي تشريع نافذ .

س- مديرية الحاسوب والمعلومات :

تتولى الاشراف على الأنظمة والبرامج والأجهزة الحاسوبية وشبكة الحاسوب وصيانتها ، وعلى بنك المعلومات الإلكتروني ، وتجهيز الاحصائيات المتعلقة ببيانات الوزارة .

ع- مديرية التشغيل والصيانة :

تتولى مهمة الاشراف على تشغيل مجتمعات الوزارة ومستودعاتها وصيانتها ، واعداد وثائق عطاءاتها .

ف - مديرية التطوير الإداري والدراسات :

تتولى دراسة الهياكل التنظيمية للوحدات الإدارية في الوزارة ، واعداد بطاقات الوصف الوظيفي ومراجعة اجراءات العمل وتقديم الاقتراحات لتطويرها وتبسيطها واعداد البرامج التدريبية لموظفي الوزارة وتنسيق شؤون

الدورات والمهمات والبعثات الدراسية ، كما تتولى جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بأعمال الوزارة والقيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات عملها .

المادة ٦٥- تشمل المديرية خارج مركز الوزارة ومهامها مايلي :-

أ- مديرية مطحنة الجوبسدة :

تتولى طحن القمح والتاج انواع الطحين والسميد والنخالة وتأمين انتاجها لمراكز توزيع الوزارة والسوق المحلية والقوات المسلحة الأردنية ، وطحن القمح للقطاع الخاص بالأجرة ، وذلك بالتنسيق مع مديرية ادارة المخزون .

ب- مديرية مجمع الجوبسدة .

ج- مديرية مجمع الزرقاء .

د- مديرية مجمع الشمال .

تتولى مديريات المجمعات الثلاثة المنصوص عليها في الفقرات (ب) و(ج) و(د) من هذه المادة الاشراف على تخزين المواد الأساسية وتوزيعها وبيعها .

هـ- مديريات الوزارة في مراكز المحافظات :

تتولى هذه المديريات القيام بالمهام التي يوكل بها اليها تطبيقاً لقانون الصناعة والتجارة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٧- أ- يرتبط بالوزير كل من :-

١- الأمين العام .

٢- المستشار الذي يقرر الوزير ارتباطه به .

٣- مدير مديرية الرقابة الداخلية .

٤- مدير مكتب الوزير .

ويكون كل منهم مسؤولاً أمامه عن المهام والواجبات المنوطة به او التي يكلفه بها .

ب- يرتبط بالأمين العام كل من :-

١- مساعدي الأمين العام .

٢- مديري المديريات على ان تراعى احكام الفقرة (أ) من المادة (٨) من هذا النظام وأي صلاحيات مقرره بموجب التشريعات السارية المفعول .

٣- رؤساء الوحدات المتخصصة .

٤- المستشارين الاقتصاديين .

ويكون كل منهم مسؤولاً أمامه عن المهام والواجبات المنوطة به او التي يكلفه بها .

المادة ٨- أ- يسمي الوزير مساعدي الأمين العام ويحدد مهامهم وواجباتهم والمديريات

المرتبطة بكل منهم كما يسمي مديري المديريات ورؤساء الوحدات

المتخصصة بناءً على تنسيب الأمين العام بما لا يتعارض مع أي تشريع نافذ .

ب- يسمي الأمين العام رؤساء الاقسام والشعب بناءً على تنسيب مساعد الأمين

العام المعني المستند الى توصية المدير المختص المرتبط به او تنسيب

المدير المختص مباشرة اذا لم يكن مرتبطاً بأي من مساعدي الأمين العام .

ج- يقرر الوزير المستوى الاداري للوحدة المتخصصة .

المادة ٩- أ- تؤلف في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة)

برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

١- الأمين العام نائبا للرئيس

٢- مساعدي الأمين العام

٣- المستشارين المرتبطين بالوزير

٤- عشرة من مديري المديريات في مركز الوزارة وخارجه ، ومن رؤساء

الوحدات المتخصصة في مركز الوزارة يعينهم الوزير سنوياً .

ب- يشارك في الاجتماع المدير المعني في أي قضية تخص مديريته .

هكذا منه الاصل

المادة ١٠-أ- تتولى اللجنة المهام التالية :-

- ١- دراسة خطط الوزارة وأقرارها وتقييمها دورياً.
 - ٢- دراسة مشروع الموازنة السنوية للوزارة وجدول التشكيلات فيها.
 - ٣- دراسة مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة.
 - ٤- استعراض أنشطة الوزارة وإنجازاتها.
 - ٥- النظر في أحداث أي تغيير في الهيكل التنظيمي للوزارة وارتباطات المديرية والأقسام والشعب.
 - ٦- أي أمور أخرى يرى رئيس اللجنة عرضها عليها.
- ب- تجتمع اللجنة بصورة دورية أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه ، ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه وتتخذ اللجنة توصياتها بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- ج- لرئيس اللجنة أو نائبه عند غيابه أن يدعو من يراه من العاملين في الوزارة أو من خارجها للمشاركة في اجتماعات اللجنة وذلك للاستئناس بأرائهم في الأمور المعروضة عليها دون أن يكون لهم حق التصويت .
- د- يسمي الأمين العام أحد موظفي الوزارة أميناً لسر اللجنة يتولى تنظيم اجتماعها ومحاضرها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

المادة ١١- للوزير بناءً على تنسيب لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة أحداث أي مديرية أو وحدة متخصصة جديدة أو إلغاء أي مديرية أو وحدة متخصصة قائمة أو دمجها مع غيرها، وللأمين العام بناءً على تنسيب مساعد الأمين العام المعني والمدير المختص أحداث أي قسم أو شعبه في أي مديرية أو إلغاء أي منهما أو دمجها في غيره .

المادة ١٢- للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى الأمين العام أو أي من مساعدي الأمين العام أو المديرين على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ١٣- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك :-

- أ- تحديد مهام المديرية والوحدات المتخصصة في الوزارة وتعديلها.
- ب- تحديد الواجبات المنوطة بمساعدي الأمين العام والمستشارين والمديرين ورؤساء الوحدات المتخصصة ورؤساء الأقسام والشعب في الوزارة.
- ج- تحديد العلاقة بين المديرية والوحدات المتخصصة في الوزارة وأساليب الاتصال والتنسيق فيما بينها.
- د- وصف الوظائف في الوزارة وتصنيفها بالتنسيق مع الجهات المختصة بما لا يتعارض مع الإطار العام لتعليمات وصف وتصنيف الوظائف المعتمدة في الجهاز الحكومي .

المادة ١٤-أ- يلغى كل من :-

- ١- نظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .
- ٢- نظام تنظيم وإدارة وزارة التموين رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .

ب- تبقى التعليمات والقرارات الصادرة استناداً إلى أحكام النظامين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة سارية المفعول إلى أن تلغى أو يستبدل غيرها بها وفق أحكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير الأشغال العامة	وزير	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية ووزير العمل بالوكالة	وزير التخطيط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٨
نظام تعيين مكان الإقامة
صادر بمقتضى أحكام المادة (٤٠) من قانون الإقامة
وشؤون الاجانب رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تعيين مكان الإقامة لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- على كل أجنبي يدخل أراضي المملكة أن يحصل على بطاقة دخول من موظفي الحدود ، وفق النموذج الذي يعمده الوزير لهذه الغاية يبين فيها مايلي:-

- الاسم الكامل للأجنبي الوافد وجنسيته .
- تاريخ ومكان الولادة .
- رقم جواز السفر ومكان صدوره .
- الغرض من الدخول إلى المملكة والعنوان ومدة الإقامة فيها .
- أي بيانات أخرى تتضمنها البطاقة .

المادة ٣- تتكون بطاقة الدخول من جزئين يحتفظ موظف الحدود بالجزء العلوي منها ويلصق الجزء السفلي على جواز سفر الأجنبي الوافد إلى المملكة .

هكذا منه الأصل

المادة ٤-أ- على كل من يؤجر عقاراً الى اجنبي ان يبلغ عنه المركز الامني الذي تتبع له منطقة العقار خلال (٤٨) ساعة من تاريخ تأجيره ، وفق الانموذج المعد لهذه الغاية ، كما يتوجب عليه تبليغ المركز عن تاريخ مغادرة هذا الشخص للعقار خلال سبعة أيام .

ب- تسري احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على كل من استخدم اجنبياً واسكنه بأي صورة من الصور .

المادة ٥- على مؤجري الشقق المفروشة إبلاغ أقرب مركز أمني عن أي اجنبي يحل في هذه الشقق خلال (٢٤) ساعة من تاريخ إشغاله و مغادرته لها .

المادة ٦- كل من يخالف أحكام هذا النظام يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في قانون الإقامة وشؤون الاجانب المعمول به وأي عقوبة أخرى منصوص عليها في أي تشريع آخر نافذ المفعول .

المادة ٧- على مؤجري العقارات والشقق المفروشة لاي اجنبي قبل صدور هذا النظام توفيق اوضاعهم وفقاً لاحكامه وذلك خلال مدة اقصاها شهران من تاريخ العمل به .

المادة ٨- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/١١/٢٤٦

وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة جودت السبول	وزير دولة لشؤون التنمية الدكتور طاهر كفعان	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فايز الطراونة
وزير الأشغال العامة والاسكان ووزير النقل المهندس ناصر اللوزي	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير الثقافة وزير الشباب طلال سطةان الحسن
وزير البريد والاتصالات سليمان الحافظ	وزير المياه والري وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاني الملقى	وزير الصناعة والتجارة محمد صالح الحوراني
وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الزراعة محمد الخريشة
وزير التخطيط الدكتور نبيل عماري	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة نايف القاضي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سميح بينو	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور نائل العجلوني	وزير الاصلاح ناصر جوده

هكذا عند العمل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٨
نظام معدل لنظام رسوم الطيران المدني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الطيران المدني لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيمايلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٥) من النظام الأصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي:-

المادة ٥-

يحدد بدل الخدمات التي تستوفيه السلطة على النحو التالي :-

ثانياً: بالغاء الفقرة (أ) منها وإعادة ترقيم الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(هـ) الواردة فيها لتصبح (أ) و (ب) و (ج) و (د) على التوالي .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/١٢/٣

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير دولة لشؤون التنمية الدكتور طاهر كفعان	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فايز الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كرشان	وزير الثقافة ووزير الشباب ووزير الخارجية بالوكالة طلال سطفان الحسن	وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرخان
وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور هاني الملقى	وزير الأشغال العامة والاسكان ووزير النقل المهندس ناصر السوي	
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير للتنمية الاجتماعية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد خير مامسر	وزير الزراعة مجمع الخريشه
وزير التخطيط الدكتور نبيل عماري	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الادارية الدكتور بسام الصوفى
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سميح بينو	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور ثائل العجلوني	وزير الاعلام ناصر جوده

هكذا عند الاصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٨

نظام ترخيص

المطابع ودور النشر والتوزيع والدراسات والبحوث والترجمة وقياس الرأي العام

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (١٥) من

قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام ترخيص المطابع ودور النشر والتوزيع والدراسات والبحوث والترجمة وقياس الرأي العام لسنة ١٩٩٨) ، ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون المطبوعات والنشر
الوزارة	: وزارة الاعلام
الوزير	: وزير الاعلام
الدائرة	: دائرة المطبوعات والنشر
المدير	: مدير عام الدائرة
المطبعة	: المكان والاجهزة المعدة لانتاج المطبوعات بأنواعها

واشكالها ومراحلها المختلفة ولايشمل هذا التعريف
الآلات الطابعة والكاتبة والناسخة والآت التصوير المعدة
للأغراض الأخرى غير النشر .

دار النشر : المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات ونتاجها وبيعها .
دار التوزيع : المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات او بيعها .

دار النشر والتوزيع : المؤسسة التي تتولى أعمال دار النشر ودار التوزيع
في آن واحد .

دار الدراسات والبحوث : المؤسسة التي تتولى اجراء الدراسات والبحوث او نشرها
وتقديم الاستشارات في المجالات السياسية والاجتماعية
والثقافية والاقتصادية والانسانية وغيرها .

دار قياس الرأي العام : المؤسسة التي تتولى اجراء البحوث بهدف استطلاع
اتجاهات الرأي العام حول موضوع معين بوساطة
الاستبانات او غيرها من الوسائل .

دار الترجمة : المؤسسة التي تتولى اعمال الترجمة من لغة الى
لغة اخرى بما في ذلك الترجمة الفورية .

المادة ٣- على من يرغب في الحصول على رخصة لانشاء مطبعة او دار نشر او دار توزيع او
دار نشر وتوزيع او دار دراسات وبحوث او دار ترجمة او دار لقياس الرأي العام ،
ان يتقدم الى الوزير بطلب يتضمن البيانات التالية :-

- اسم طالب الترخيص وتاريخ ومكان ولادته وجنسيته .
- مكان الاقامة وعنوانه .
- اسم المؤسسة وعنوانها .
- اسم المدير المسؤول وتاريخ ومكان ولادته وجنسيته ومكان اقامته وشهادته
العلمية وخبراته العملية .

المادة ٤- اذا كانت أي من المؤسسات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام شركة
مسجلة وفق احكام قانون الشركات المعمول به ، يوقع الطلب المفوض بالتوقيع
نيابة عنها على ان يرفق بالطلب نسخة من شهادة تسجيلها .

هكذا عنه الأهل

- المادة ٥- أ- إذا لم تباشر أي مؤسسة منصوص عليها في هذا النظام عملها بعد مرور ستة أشهر على تاريخ ترخيصها يعتبر الترخيص ملغى حكماً ما لم يتقدم مالكها بمبررات يقبل بها الوزير .
- ب- للمدير أو من يفوضه خطياً الحق في التفتيش على أي من هذه المؤسسات بمراقبة تقيدها بأحكام القانون .

المادة ٦- إذا خالف مالك أي مؤسسة أو مديرها المسؤول أحكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه اتخذ بحقه الإجراءات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٧- يصدر الوزير لتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

١٩٩٨/١٢/٣

الحسن بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمقصدات الإسلامية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد السلام العبادي	وزير دولة لشؤون التنمية الدكتور طاهر كنعان	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فايز الطراونة
وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة كوايف كرشان	وزير الثقافة ووزير الشباب ووزير الخارجية بالوكالة طلال سطمعان الحسن	وزير العميل الدكتور محمد مهدي الرحمان
وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور هاني الملقى	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس ناصر السوي	
وزير السياحة والآثار عقل بلنجي	وزير التنمية الاجتماعية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة مجمع الغريشه
وزير التخطيط الدكتور نبيل حماري	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العوض
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سميح بينو	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور نائل العجلوني	وزير الإعلام ناصر جوده

هكذا منه الأصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة لسنة ١٩٩٨) ، ويقرأ مع النظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

يجب أن يكون لكل محل تجاري مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية :-

- ١- أن يكون اردنياً .
- ٢- أن يكون مقيماً إقامة فعلية في المملكة .
- ٣- أن يكون غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧-

أ- يستوفى عن كل مصنف مستورد يكون القصد من حيازته بيعه أو تداوله أو عرضه على الجمهور بدل رقابة عند اجازته ولمرة واحدة على النحو التالي :-

- ١- الشريط السينمائي ٥٠ ديناراً
- ٢- شريط الفيديو بجميع انواعه ٣ دنانير
- ٣- الديسك المرئي ٣ دنانير
- ٤- الديسك السمعي دينار واحد
- ٥- ديسك الحاسوب وديسك الألعاب الالكترونية دينار واحد
- ٦- اوديو كاسيت دينار واحد

ب- يستوفى عن المصنف المنتج محلياً مانسبته (٥٠ %) من كل بدل رقابة منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أما اذا كانت الغاية من اقتناء هذا المصنف الاستعمال الشخصي أو المنزلي فيستوفى عنه مانسبته (١٠ %) من ذلك البدل .

ج- لا يستوفى بدل رقابة عن المصنف الذي تمت مصادرته وفق احكام قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة المعمول به على أن يُسمح حسب الحال امام صاحب العلاقة .

هكذا منه الاصل

المادة ٤- يلغى نص المادة (٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٨-

١- يعفى من بدل الرقابة المنصوص عليه في هذا النظام كل من المصنفات التالية :-

- ١- المصنف التعليمي الذي يختص بمادة تعليمية منهجية تستعمل في المدارس ومؤسسات التعليم والتدريب والارشاد .
- ٢- جميع المصنفات التي ترد الى المؤسسات الدولية ومكاتب الامم المتحدة في المملكة والمصنفات الخاصة بالدول المانحة المشتركة في مشاريع او مؤتمرات او اعمال استشارية .
- ٣- الديسكات التي ترد من الشركات الصانعة الاجنبية الى الشركات المحلية لغايات التدريب والارشاد .

ب- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير اعفاء أي مصنف من بدل الرقابة المنصوص عليه في هذا النظام .

١٩٩٨/١٢/٣

الحسن بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزير العدل بالوكالة	وزير دولة لشؤون التنمية	رئيس الوزراء
الدكتور عبدالسلام العبادي	الدكتور طاهر كنعان	الدكتور فايز الطراونة

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الثقافة ووزير الشباب	وزير العمل
توفيق حريشان	طلال سطعان الحسن	الدكتور محمد مهدي الفرخان

وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل
الدكتور هاني الملقي	المهندس ناصر اللوزي

وزير السياحة والآثار	وزير التنمية الاجتماعية	وزير البريد والاتصالات
عقل بلقاجي	الدكتور محمد خير مامس	سليمان الحافظ

وزير التخطيط	وزير المالية	وزير دولة للشؤون البرلمانية
الدكتور نبيل عمري	الدكتور ميشيل مارتو	وزير الداخلية
		وزير التنمية الإدارية
		الدكتور بسام العموش

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة والرعاية الصحية	وزير الاعلام
سميح بيثو	الدكتور نائل العجلوني	ناصر جوده

هكذا منه الأصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٨

نظام إلغاء نظام التقاعد لأعضاء نقابة الصحفيين
صادر بمقتضى المادة (٥٨) من قانون نقابة الصحفيين
رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام إلغاء نظام التقاعد لأعضاء نقابة الصحفيين لسنة ١٩٩٨)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- أ- يشكل مجلس نقابة الصحفيين لجنة تصفية لصندوق التقاعد لأعضاء نقابة الصحفيين من عدد لا يقل عن خمسة أشخاص على أن يكون من بينهم أحد أعضاء الهيئة العامة ومدقق الحسابات القانوني في النقابة وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها النهائي إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها وللمجلس تمديد هذه المدة لمدة مماثلة .

ب- تختص اللجنة المشكلة بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بحصر أموال الصندوق وموجوداته وبيان مقدار العائدات التقاعدية المدفوعة فعلاً وأي التزامات مالية مترتبة على الصندوق وعائدات استثمار أمواله والتنسيق لمجلس النقابة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأمور التالية :-

- ١- إعادة العائدات التقاعدية المدفوعة إلى مستحقيها .
- ٢- تسديد أي التزامات مالية مترتبة على الصندوق .
- ٣- توزيع ما تبقى من أموال الصندوق وعوائد استثماراته إلى مستحقيها بنسبة العائدات التقاعدية المدفوعة .

المادة ٣- بعد الانتهاء من الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا النظام
يلغى (نظام التقاعد لأعضاء نقابة الصحفيين) رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ .

١٩٩٨/١٢/٣

الحسن بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية ووزير العدل بالوكالة
وزير دولة لشؤون التنمية
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور فاضل الطراونة
الدكتور طاهر كنعان

وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة
وزير الثقافة ووزير الشباب
وزير العمل
الدكتور كريم كريشان
الدكتور محمد مهدي الفرسان

وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة
وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل
الدكتور هاني الملقى
المهندس ناصر السوي

وزير السياحة والآثار
وزير التنمية الاجتماعية ووزير التربية والتعليم بالوكالة
وزير الزراعة
علاء بطنجي
الدكتور محمد خير مامس
مجمع الخريشة
سليمان الحافظ

وزير التخطيط
وزير المالية
وزير الداخلية
الدكتور نبيل حمادي
الدكتور ميشيل مارتو
نايف القاضي
الدكتور بسام العسوي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الصحة والرعاية الصحية
وزير الاعلام
سبح بينو
الدكتور نائل المعجلوني
ناصر جوده

هكذا منه الأصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المواد (١١٤ و ١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٨
نظام إلغاء نظام الدعم التقدي للمتموين
صادر بمقتضى المادتين (١١٤) و (١٢٠) من الدستور
والمادة (٢٢) من قانون الصناعة والتجارة
رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام إلغاء نظام الدعم التقدي للمتموين لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى (نظام الدعم التقدي للمتموين) رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٦ .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/١٢/١٩

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية	وزير العدل	وزير دولة	رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام العبادي	جودت السبول	الدكتور طاهر كناعنة	الدكتور فائق لطراولة
وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الثقافة	وزير
عبد الله الخطيب	أيمن كريسبان	طلال سلطان الحسن	الدكتور محمد مهدي الفرحان
وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الصناعة والتجارة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير
الدكتور هاني الملقى	محمد صالح الجوراني	وزير	وزير
وزير السياحة والآثار	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الزراعة	وزير البريد والاتصالات
عقل بلطاجي	الدكتور محمد خير ملس	مجمع الفريضة	سليمان الحافظ
وزير التخطيط	وزير المالية	وزير الداخلية	وزير دولة للشؤون البرلمانية
الدكتور ليون صاري	الدكتور ميشيل مارتق	الحلف الكاظمي	وزير
وزير دولة للشؤون	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير
رئيسة الوزراء	الدكتور نائل العجلوني	الدكتور فوزي غرايه	الدكتور هشام الصوال
سميح زبار			ناصر جوده

اتفاقية الإطار

بشأن نظام الأفضليات التجارية بين

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٥٨) بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢١ المتضمن المصادقة على اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت المملكة الأردنية الهاشمية بتوقيعها بتاريخ ١٩٩٣/٢/١ بصيغتها التالية :-

الديباجة :

ان حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - الموقعة على هذه الاتفاقية : انطلاقا من أهداف ميثاق المنظمة ،

وتحقيقا لغاية وأحكام الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الدول الأعضاء في المنظمة ،

وتمشيا مع خطة العمل لتحسين التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ، الصادرة من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث ،

وأخذا في الاعتبار قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي تومي بإنشاء نظام للأفضليات التجارية كإطار للتدرج في تبادل الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء ،

وإذ تذكر بإعلان الخوايا بشأن إنشاء نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، والذي اعتمد في الاجتماع الرابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ،

وإدراكا منها للدور الجوهري لتوسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، كقوة دافعة ومحركة للتنمية وأداة فعالة للاستثمار الأمثل للموارد ووسيلة أساسية لتحسين مستوى معيشة شعوبها ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجات الخاصة للدول الأعضاء الأقل نموا في منظمة المؤتمر الإسلامي ،

هكذا منه لأصل

وإذ تلاحظ الوضع الجغرافي المتبادل للدول الأعضاء ، واختلاف مستويات النمو فيما بينها مما يحول دون إنشاء نظام اقليمي شامل لتحرير التجارة ، يجعل نظام الافضليات التجارية أنسب وسيلة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها .

وإقتناعاً منها بالدور الاساسي الذي يمكن أن تؤديه تنمية التجارة البينية في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر أعلى من التضامن فيما بينها .

وعملًا على تحقيق درجة فعالة من الترابط الوثيق بين مختلف الجهود المبذولة في نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي ، في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة بالتجارة ،

ونظرًا لحاجة الدول الاسلامية الى توسيع أسواقها لتتواءم تطورات التنمية فيها ، وزيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق هذه الدول لاسيما مع زيادة الإجراءات الحسابية لدى الدول المتقدمة .

وإذ تأخذ في الاعتبار النظم التجارية والالتزامات الشبائعية والمتعددة الأطراف للدول الأعضاء كل على حدة ،

فقد أقرت هذه الاتفاقية باعتبارها حدا أدنى للتعامل التجاري التفضيلي فيما بينها ، معلنة استعدادها التام لتحقيق أهدافها وتنفيذ أحكامها ، من طريق تدابير واجراءات وجدول زمنية للمفاوضات .

الفصل الأول
مقدمة
المادة الأولى
تعريف

يكون للكلمات والغبارات الواردة أدناه ، لأغراض هذه الاتفاقية المعاني المبينة إزاء كل منها ، الا إذا دل سياق النص على خلاف ذلك .

- ١- المنظمة :
منظمة المؤتمر الاسلامي
- ٢- الاتفاقية :
اتفاقية الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .
- ٣- الدول الاعضاء :
الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
- ٤- الدول المتعاقدة :
الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الأطراف في هذه الاتفاقية
- ٥- الدول المشاركة :
الدول المتعاقدة التي تقدمت بقوائم ملعية للتفاوض بشأنها في إطار هذه الاتفاقية وصادقت على نتائج هذه المفاوضات .

هكذا منه الأصل

- ٦- الدول الأمضاء الأقل شيوا :
 تلك الدول الأمضاء في المنظمة التي تطلق عليها الأمم المتحدة
 مدة أقل البلدان شيوا ، مالم تقرر اللجنة الدائمة خلاف ذلك ،
- ٧- التعريفات الجمركية :
 هي الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جداول التعريفات
 الجمركية الوطنية ،
- ٨- التعريفات شبه الجمركية :
 هي رسوم واتعاب يحتم تحميلها عند الحدود ، خلاف الرسوم
 الجمركية ، على المعاملات التجارية الخارجية ، ويكون لها أثر
 مماثل للتعريفات الجمركية ، وتفرض على الواردات فقط ، ولكنها
 ليست تلك الضرائب والرسوم غير المباشرة ، التي تفرض بنفس
 الطريقة على منتجات محلية مماثلة ، ولا تعتبر رسوم الواردات
 المقابلة لما يقدم من خدمات معينة ، من التعريفات غير
 الجمركية ،
- ٩- التعريفات غير الجمركية :
 هي أي تدابير أو تشريعات أو ممارسات بخلاف التعريفات
 الجمركية ، والتعريفات شبه الجمركية يكون الغرض منها الحد من
 الواردات أو تقليص التجارة بدرجة كبيرة .
- ١٠- الاتفاقيات القطاعية :
 هي اتفاقيات لازالة أو تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية
 وشبه الجمركية ، وكذلك التدابير الأخرى لتنشيط التجارة أو
 التدابير التعاونية لصالح منتجات معينة أو مجموعات من
 المنتجات ذات الملة الوثيقة بالاستخدام النهائي أو الانتاج .

- ١١- التدابير التجارية المباشرة :
 هي تدابير تؤدي الى تنشيط التجارة المتبادلة مثل العقود
 المتوسطة والطويلة الأجل .
- ١٢- اللجنة الدائمة :
 هي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، التابعة
 لمنظمة المؤتمر الاسلامي (كومسيك) .
- ١٣- لجنة المفاوضات التجارية :
 اللجنة التي تجرى في اطارها جولات مفاوضات الانشطة التجارية
 بين الدول المشاركة .

الفصل الثاني

الاتفاقية حول نظام الانشطة التجارية

المادة الثانية

الاهداف والمبادئ

- تهدف هذه الاتفاقية الى تشجيع التجارة بين الدول الأمضاء في
 منظمة المؤتمر الاسلامي من طريق تبادل الانشطة التجارية على أساس
 المبادئ التالية
- ١- ضمان معاملة متساوية وغير تمييزية بين جميع الدول المشاركة .
- ٢- تحقيق منافع متبادلة لكافة الدول المشاركة بما يكفل استفادة
 جميع الدول المشاركة من نظام الانشطة التجارية .

هكذا منه الأهل

- ٣- تبادل المعاملة التفضيلية مع مراعاة مبدأ الدولة الأكثر رعاية طبقاً لجدول زمنية ، ومن طريق اتباع أسلوب تدريجي .
- ٤- إتاحة امكانية المشاركة أمام التجمعات التي تتكون من الدول الأمضاء فقط والتي يمكن أن تشارك في المفاوضات التجارية بتمثيل موحد .
- ٥- قصر الافضليات المتبادلة بمقتضى هذه الاتفاقية على الدول المشاركة فقط .
- ٦- لا تقتصر الافضليات المتبادلة على التعريفات الجمركية ، بل تمتد بصورة تدريجية لتشمل التسهيلات شبه الجمركية وغير الجمركية .
- ٧- امتداد الافضليات التجارية الى جميع المنتجات ، بما في ذلك المنتجات الزراعية والحيوانية والمنفعة ونصف المنفعة .
- ٨- وضع اختلاف مستويات التغطية الاقتصادية بين الدول الأمضاء في الاعتبار عند منح معاملة خاصة .
- ٩- إخضاع نظام الافضليات الذي أنشئ بمقتضى هذه الاتفاقية ، لمراجعة دورية وتقييم مستمر بغية توسيعه وتطوير أحكامه على ضوء الخبرات المكتسبة والنتائج المستخلصة .
- ١٠- الاستفادة من تسهيلات التمويل التجاري وضمانات استثمارات التمدير التي توفرها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ، على أساس الأولوية ، وفقاً لقواعدها ولوائحها ، لتشمل المنتجات المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية

- ١١- لا تدخل هذه الاتفاقية بآية التزامات قانونية للدول المشاركة تجاه طرف ثالث .
- ١٢- لن تكون هذه الاتفاقية بديلاً لمختلف الترتيبات التفضيلية التجارية القائمة واللاحقة مع الدول المشاركة بل تعتبر مكملة لها .
- ١٣- تحتفظ الافضليات الجمركية وشبه الجمركية وغير الجمركية المعمول بها داخل التجمعات الحالية والمستقبلية الإقليمية ودون الإقليمية والاقليمية التي تنتمي اليها الدول الأمضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بطبيعتها الجوهريّة ، ولا يكون هناك أي التزام على أمضاء هذه التجمعات بتوسيع نطاق هذه الافضليات ، كما لا يكون للدول المشاركة الأخرى الحق في الاستفادة بمزايا هذه الافضليات .

الفصل الثالث المفاوضات

المادة الثالثة مناصير النظام

يمكن أن تشمل المفاوضات ، ضمن أمور أخرى ، المجالات التالية :

- ١- التسهيلات الجمركية وشبه الجمركية وغير الجمركية .
- ٢- يمكن ، في مراحل لاحقة الخطر في وضع ترتيبات تتفق والالتزامات الدولية للدول المشاركة في مجال تدابير التجارة المباشرة التي تشمل عقوداً متوسطة وطويلة الأجل لواردات ومواردات منتجات معينة واتفاقيات قطاعية وفقاً لما يطرأ من تطورات وحسبما تقتضي الحاجة .

هكذا منه الأصل

المادة الرابعة
المفاوضات

- ١- تجري جولات المفاوضات في إطار لجنة المفاوضات التجارية ، وفقا لبرنامج عملها الذي اعتمدته اللجنة الدائمة .
- ٢- تجري المفاوضات وفقا لأي من الأساليب والإجراءات التالية ، أو من طريق الجمع بينها :
 - أ- مفاوضات بخصم كل منتج على حدة .
 - ب - تخفيضات جمركية بنسب موحدة .
 - ج- مفاوضات قطاعية .
 - د - تدابير تجارية مباشرة بما في ذلك العقود المتوسطة والطويلة الأجل .
- ٣- يكون للدول المتعاقدة المشتركة في المفاوضات بشأن تبادل الانظليات التجارية الحق دون غيرها في تقديم مقترحات أشنع هذه المفاوضات ، وتقتصر الاستفادة من الانظليات المنبثقة من المفاوضات على الدول المشاركة التي تصادق على الوشائق المتعلقة بنتائج هذه المفاوضات .

المادة الخامسة
جداول التسهيلات

- ١- يمكن أن تعقد الدول المشاركة من وقت لآخر ، وكلما دعت الحاجة ، جولات متعاقبة من المفاوضات المتعددة الأطراف .
- ٢- تدرج الانظليات التي تسفر منها المفاوضات ، في جداول للتسهيلات تلحق بهذه الاتفاقية ، وتشكل جزءا لا يتجزأ منها .

الفصل الرابع
قواعد أساسيةالمادة السادسة
مبدأ الدولة الأكثر رعاية

- ١- يتم تبادل التسهيلات المنبثقة من المفاوضات على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، وتعود فوائد هذا على الدول المشاركة .
- ٢- استثناء من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يجوز للدول المشاركة أن تقرر عدم امتداد تسهيلات خاصة تم التفاوض بشأنها بين دولتين أو أكثر ، وتعلق بمصالح متميزة فيما بينها ، إلى الدول المشاركة الأخرى .
- ٣- لا يحترق على امتداد التسهيلات الخاصة المخصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة أثر ضار بالمصالح التجارية للدول المشاركة الأخرى ، وفي حالة وقوع مثل هذا الضرر ، يجوز للدول المشاركة المعنية أن تعرض الأمر على اللجنة الدائمة بعد تحديد طبيعة الضرر ومداه ، وتقديم الأدلة الكافية على وقوعه ، ويحق للجنة الدائمة في هذه الحالة أن تتخذ التدابير اللازمة لالتحسين بما في ذلك إمكانية تقديم تعويضات أو امتداد كل أو بعض التسهيلات الخاصة إلى الدول المشاركة المتضررة .

المادة السابعة
الحفاظ على قيمة التسهيلات

تعمل الدول المشاركة على عدم المساس بالتسهيلات المنبثقة بموجب هذه الاتفاقية أو الناشئة عن طريق تطبيق رسوم جمركية أو شبه جمركية أو غير جمركية أو أي تدابير تقييدية أخرى باستثناء التدابير المتعلقة بالضرائب الداخلية على منتجات مطية مباشرة ، والرسوم المفادة للأوراق أو الرسوم التعويضية للإصابات بشرط اشبات هاتين الحاليتين .

هكذا منه الأصل

المادة الثامنة

تعديل التسهيلات أو سحبها

يجوز لأي دولة مشاركة ، بعد مرور ثلاث سنوات على إصدار التسهيلات الناتجة من جولة المفاوضات ، أن تخطر اللجنة الدائمة بامتناعها تعديل أو سحب أي تسهيلات واردة في جدولها . وفي هذه الحالة ، تجري الدولة المشاركة مفاوضات للتوصل إلى تسوية ملائمة مع الدول المشاركة التي تخضع للتفاوض معها من قبل ، أو مع أي دولة مشاركة أخرى يحتل أن تخطر من هذا الإجراء .

المادة التاسعة

قواعد المنشأ

تكون المنتجات الواردة في جداول التسهيلات مؤهلة للمعاملة التفضيلية إذا استوفت قواعد المنشأ التي تلحق بهذه الاتفاقية وتكون جزءا لا يتجزأ منها .

المادة العاشرة

التدابير الوقائية

١- تكون الدولة المشاركة قادرة على اتخاذ تدابير وقائية لتفادي أي ضرر خطير أو تهديد بوقوع هذا الضرر ، ويكون نتيجة مباشرة لزيادة كبيرة وغير متوقعة في الواردات التي تخضع بالأنظمة في إطار هذه الاتفاقية .

٢- يمكن أن تحدث الأضرار المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية :

- أ - تهديد بالحاق الضرر بمنتجات محلية .
- ب - تدهور خطير في ميزان المدفوعات .
- ج - تطبيق سياسة إفراق من جانب الدولة المصدرة .
- د - استخدام أمانات للتصدير من جانب الدولة المصدرة .

٣- ليس في أحكام هذا الاتفاق ما يمنع أي دولة مشاركة من اتخاذ تدابير تراها ضرورية لحماية مصالحها الأمنية والمحية الأساسية .

٤- لا يجوز أن تشمل المفاوضات التجارية منتجات محظورة بموجب الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة

منح معاملة خاصة للدول الأعضاء الأقل نموا

تقدم الدول المشاركة تسهيلات خاصة لمصالح الدول الأعضاء الأقل نموا أثناء المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، واضعة في اعتبارها الحاجات الخاصة لهذه الدول .

المادة الثانية عشرة

التعاون مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي

١- يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تخطّر ، وفقا للوائحها وإجراءاتها ، في إعطاء الأولوية ، ضمن إطار مشاريع تمويل التجارة وضمان ائتمان المصادرات ، للمفقات التجارية المتعلقة بقوائم المنتجات المؤهلة للحمول على معاملة تفضيلية بمقتضى هذه الاتفاقية ، وكذلك للمنتجات الوطنية التي تتمتع بتسهيلات وفقا للاتفاقيات التجارية الثنائية أو الترتيبات التفضيلية الإقليمية بين الدول الأعضاء .

٢- تسعى الدول المتعاقدة إلى الاستفادة قدر المستطاع من القنوات والبرامج والآليات الموجودة بما في ذلك برامج وأنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة المؤتمر الإسلامي بغية تعزيز العلاقات التجارية فيما بينها والاستفادة من التسهيلات والضمانات المالية التي تقدم لهذا الغرض .

هكذا منه الأصل

الفصل الخامس
اللجنة الدائمة ولجنة المفاوضات التجارية

المادة الثالثة عشرة
اللجنة الدائمة ولجنة المفاوضات التجارية

تتولى اللجنة الدائمة الاشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ، وتكون لهذه اللجنة الملاحظات التالية طبقا لاحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية :

- ١- انشاء لجنة المفاوضات التجارية لدى بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، وتتألف هذه اللجنة من ممثلي حكومات الدول المشاركة ، وتحرص عند القيام بوظائفها ، على تيسير تحقيق أهداف هذه الاتفاقية .
- ٢- اقرار لائحة الاجراءات الخاصة بعمل لجنة المفاوضات التجارية .
- ٣- اتخاذ القرارات ببدء جولات جديدة للمفاوضات التجارية ، وخلق مقترحات ومطالبات الدول المتعاقدة بشأن المشاركة فيها ، وتوزيعها على جميع الدول المتعاقدة .
- ٤- اعتماد نتائج المفاوضات التجارية ، بما في ذلك جداول التسهيلات التي تلحق بهذه الاتفاقية وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها .
- ٥- التوصية بانشاء هذه الاتفاقية وادخال تعديلات عليها .
- ٦- اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور والتعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها وخامة المركز الاسلامي لتتضمن التجارة والهيئات ذات الصلة الخاضعة للمنظمة وكذلك جميعات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الامضاء .
- ٧- تقديم التفسيرات الخاصة باحكام هذه الاتفاقية عند الضرورة .
- ٨- اسناد بعض أو كل وظائفها ، بموجب هذه الاتفاقية ، الى لجنة المفاوضات التجارية .

الفصل السادس
المشاورات وحل النزاعات

المادة الرابعة عشرة
المشاورات

- ١- اذا رأت أي دولة مشاركة أن احدي المزايا العائدة اليها بمحور مباشرة أو غير مباشرة بموجب هذه الاتفاقية قد ألغيت أو انتقلت نتيجة لعدم وفاء دولة مشاركة أخرى بالتزاماتها طبقا لهذه الاتفاقية أو نتيجة لأي ظروف أخرى تتعلق بتنفيذ الاتفاقية ، يجوز للطرف المتضرر عرض الوقائع أو تقديم مقترحات كتابية لدى الدولة المشاركة الأخرى المعنية بالامر من أجل التوصل الى تسوية ملائمة لهذه المسألة . وتتمثل هذه الطريقة حافزا للدولة المشاركة الأخرى لكي تنظر بعين العناية في البيانات أو المقترحات المقدمة اليها .
- ٢- يمكن للجنة المفاوضات التجارية ، اذا ما طلبت منها ذلك احدي الدول المشاركة ، أن تقوم بمشاورات مع أي دولة مشاركة يتعذر التوصل الى حل مرضي معها عن طريق المشاورات المشار اليها في الفقرة (١) أعلاه . وتقدم لجنة المفاوضات التجارية ، وفقا للائحتها الداخلية نتائج مشاوراتها الى اللجنة الدائمة .
- ٣- اذا لم يتم التوصل الى تسوية مرضية ، تقوم اللجنة الدائمة ، فور تسلم تقرير لجنة المفاوضات التجارية أو طلب من الدولة المتضررة ، بعقد مشاورات بين الدول المشاركة المعنية بهدف ايقاف الضرر ، ويمكن للجنة الدائمة أن تقرر تشكيل لجنة خاصة من الدول المشاركة فيرم الأطراف في النزاع ، تكلف بتحديد طبيعة ومدى الضرر ، وتقديم توصية بشأن التدابير الممكن اتخاذها .

هكذا منه الأصل

الفصل السابع
أحكام ختامية

المادة الخامسة عشرة
حل النزاعات

أي نزاع ينشأ بين الدول المشاركة فيما يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو أي ملك معتد في إطارها يسوى تسوية ودية باتفاق بين الأطراف المعنية . وفي حالة الاختلاف في تسوية نزاع ما ، يجوز إحالة إلى لجنة المفاوضات التجارية من جانب طرف النزاع ، وتستعرض اللجنة المسألة وتقدم توصية بشأنها في غضون ١٢٠ يوما من تاريخ عرض النزاع عليها ، وتعتمد اللجنة القواعد الملائمة لهذا الغرض .

الفصل الثامن
أحكام ختامية

المادة السادسة عشرة
تقييم المفاوضات

- ١- تتولى اللجنة الدائمة مهمة تقييم المفاوضات التي أقرتها لجنة المفاوضات التجارية وتقدير التقدم المحرز في تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٢- يتم نشر جداول التسهيلات الناتجة من جولات المفاوضات التجارية والتعديلات المحتملة بها من قبل اللجنة الدائمة .

المادة السابعة عشرة
الوديعة

- ١- تودع الاتفاقية لدى الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وتفتح للتوقيع عليها من قبل الدول الاعضاء . وتكون الامانة العامة بذلك الجهة المودعة لديها وثائق التصديق على هذه الاتفاقية .
- ٢- يتولى الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ايلام الدول الاعضاء بايداع وثائق التصديق على هذه الاتفاقية وتاريخ بدء سريانها ومطالب الانضمام اليها أو الانسحاب منها والتصديق على التعديلات .

المادة الثامنة عشرة
بدء النفاذ

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حين التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع وثائق المصادقة عليها من قبل عشر من الدول الاعضاء .
- ٢- تعتبر الاتفاقية نافذة بالحسبة لكل دولة عضو تحضمت اليها في وقت لاحق ، وذلك بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثيقة المصادقة عليها .
- ٣- (أ) بمجرد بدء نفاذ الاتفاقية ، تجري الدول المتعاقدة الجولة الأولى من المفاوضات فيما بينها من أجل تبادل التسهيلات ، وتستكمل هذه المفاوضات خلال ١٢ شهرا من تاريخ بدئها .
- (ب) تصادق الدول المتعاقدة التي شاركت في المفاوضات على نتائج هذه المفاوضات ويبدأ نفاذ هذه النتائج بعد مرور ثلاثة أشهر على المصادقة عليها من قبل عشر دول متعاقدة على الأقل .

هكذا منه الأصل

(ج) تقدم الدول المتعاقدة الأخرى الراغبة في أن تصبح من الدول المشاركة قوائم بعروضها إلى الدول المشاركة التي قد تقدم قائمة بطلباتها إلى الدولة صاحبة الطلب . وبمجرد الانتهاء من هذا الإجراء تدخل الدولة صاحبة الطلب في مفاوضات مع الدول المشاركة المعنية من أجل الحصول إلى اتفاق . ويتعين على الدولة المتقدمة بالطلب بعد ذلك أن تصدق على التسهيلات التي تناولتها المفاوضات لكي تصبح دولة مشاركة .

المادة الخامسة عشرة

الانسحاب

يمكن لأي دولة مشاركة أن تنسحب من هذه الاتفاقية ويصبح انسحابها نافذاً بعد ستة أشهر من تاريخ إرسال إخطار كتابي بشأنه إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

المادة العشرون

التعديلات

أبرمت هذه الاتفاقية لفترة غير محدودة ولا يمكن تعديل موادها قبل مضي خمس سنوات على تاريخ نفاذها . ويتم تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الدول المشاركة . وتسري هذه التعديلات بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق التعديل من قبل خمس دول مشاركة .

المادة الحادية والعشرون

المرفقات

تشكل المرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية . وتتألف مرفقات هذه الاتفاقية من :

- (أ) المرفق الأول : الدول المتعاقدة
- (ب) المرفق الثاني : الدول المشاركة
- (ج) المرفق الثالث : قواعد المنشأ
- (د) المرفق الرابع : جدول التسهيلات .

حررت هذه الاتفاقية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ونصونها الثلاثة متساوية في الحجية .

واختبأت لما تقدم ، قام المفوضون بذلك حسب الامور بالتوقيع على هذه الاتفاقية في الحواريج المبينة .

هكذا منه الأصل

اتفاقية الإطار بشأن نظام الاعتراف
التجارية بين الدول الاعضاء في
منظمة المؤتمر الاسلامي

الدولة	التاريخ	التوقيع
١- المملكة الاردنية الهاشمية	١٩٩٢/٥/١٠
٢- افغانستان
٣- دولة الامارات العربية المتحدة
٤- جمهورية اندونيسيا	١٩٩٢/٥/١٠
٥- جمهورية اوغندا
٦- الجمهورية الاسلامية الايرانية
٧- جمهورية باكستان الاسلامية
٨- دولة البحرين
٩- سلطنة بروناي دار السلام
١٠- بوركينا فاسو	١٩٩٢/٥/١٠
١١- جمهورية بنغلاديش الشعبية
١٢- جمهورية بنين الشعبية
١٣- الجمهورية التركية	١٩٩٢/٥/١٠

الدولة	التاريخ	التوقيع
١٤- جمهورية تشاد	١٩٩٢/٥/١٠
١٥- الجمهورية التونسية	١٩٩٢/٥/١٠
١٦- جمهورية الغابون
١٧- جمهورية غامبيا
١٨- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
١٩- جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية
٢٠- جمهورية جيبوتي
٢١- المملكة العربية السعودية	١٩٩٢/٥/١٠
٢٢- جمهورية المنغال	١٩٩٢/٥/١٠
٢٣- جمهورية المودان	١٩٩٢/٥/١٠
٢٤- الجمهورية العربية السورية
٢٥- جمهورية سيراليون

هكذا منه الاصل

الدولة	التاريخ	التوقيع
٢٦- جمهورية الصومال
٢٧- الجمهورية العراقية
٢٨- سلطنة عمان
٢٩- جمهورية غينيا
٣٠- جمهورية غينيا بيساو
٣١- دولة فلسطين	١٩٩٩/٩/١٥
٣٢- دولة قطر
٣٣- جمهورية الكاميرون
٣٤- دولة الكويت
٣٥- الجمهورية اللبنانية
٣٦- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١٩٩٢/٢/٥
٣٧- جمهورية المالديف
٣٨- جمهورية مالي

الدولة	التاريخ	التوقيع
٣٩- ماليزيا
٤٠- جمهورية مصر العربية
٤١- المملكة المغربية	١٩٩٣/٩/٢٩
٤٢- الجمهورية الاسلامية الموريتانية
٤٣- جمهورية النيجر
٤٤- جمهورية نيجيريا الاتحادية
٤٥- الجمهورية اليمنية

هكذا منه الأصل

قواعد المنشأ

توملا إلى تحديد منشأ المنتجات المؤهلة للامتيازات التفضيلية بموجب نظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، تطبق القواعد التالية :

القاعدة ١ - المنتجات ذات المنشأ - تكون المنتجات التي تشملها الترتيبات التجارية التفضيلية ضمن إطار النظام والمستوردة إلى أراضي دولة مشاركة أخرى والمرسل مباشرة ، حسب مدلول القاعدة (٥) من هذه القواعد ، مؤهلة للامتيازات التفضيلية إذا كانت مطابقة لمتطلبات المنشأ بمقتضى أي من الشرطين التاليين :

(أ) منتجات منتجة أو متحمل عليها بالكامل في الدولة المشاركة المصدرة كما هو محدد في القاعدة (٢) ، أو

(ب) منتجات غير منتجة أو غير متحمل عليها بالكامل في الدولة المشاركة المصدرة ، شريطة أن تكون المنتجات المذكورة مؤهلة بمقتضى القاعدة (٣) أو القاعدة (٤) .

القاعدة ٢ - المنتجات المنتجة أو المتحمل عليها بالكامل - حسب مدلول القاعدة ١ (أ) ، يعد مايلي منتجا أو متحملا عليه بالكامل في الدولة المشاركة المصدرة :

- (أ) المنتجات المعدنية التي تستخرج من أرضها أو مياهها أو قاع بحارها (١)
- (ب) المنتجات الزراعية التي تجني أو تجمد فيها (٢)
- (ج) الحيوانات التي تولد وترعى فيها .
- (د) المنتجات المتحمل عليها من الحيوانات المشار إليها في الفقرة (ج) أعلاه . -

- (هـ) المنتجات المتحمل عليها بالقص أو ميد الأسلاك فيها
- (و) منتجات الصيد البحري والمنتجات البحرية الأخرى التي تستخرج من البحر عن طريق سفنها (٣) (٤)
- (ن) المنتجات المجهزة و/أو المصنوعة على ظهر السفن المماثل التابعة لها (٤) (٥) ، من المنتجات المشر إليها في الفقرة (و) أعلاه على سبيل الحصر .
- (ج) الامتيازات المستعملة التي تجمع فيها ولا تصلح إلا لاسترجاع المواد الخام .
- (ط) الفطلات والخردة الناتجة عن عمليات المنع التي تدور فيها .
- (ي) البطائح المنتجة فيها على سبيل الحصر من المنتجات المشار إليها في الفقرات (أ) إلى (ط) أعلاه

(١) تشمل الوقود المعدني والخوم والمواد المرتبطة بها فضلا عن المعادن الخام .

(٢) تشمل منتجات الغابات .

(٣) تعني "السفن" سفن الصيد العاملة في الصيد التجاري ، والسجلة في بلد مشارك . ويقوم بتشغيلها مواطن أو مواطنون أو حكومات من البلدان المشاركة ، أو شركة أو اتحاد أو رابطة مسجلة تسجيلا صحيحا في بلد مشارك ، أو يمتلك ٦٠ في المائة من أسهمها على الأقل مواطن أو مواطنون و/أو حكومات من البلدان المشاركة أو يمتلك ٧٥ في المائة منها مواطنون و/أو حكومات من البلدان المشاركة . على أن المنتجات المتحملة من سفن مملوكة في الصيد التجاري بمقتضى اتفاقات ثنائية تنص على مشاركة إيجار/إيجار مثل هذه السفن و/أو اقتسام الحمولة بين المشتركين تصلح كذلك للتيسيرات التفضيلية .

(٤) بالنسبة للسفن أو السفن المماثل التي تشغلها الوكالات الحكومية لا تنطبق شروط رفع علم الدولة المشاركة .

هكذا منه الأصل

القاعدة ٣ - المنتجات غير المنتجة أو غير المتحصل عليها بالكامل

(أ) حسب مدلول القاعدة ١ (ب) ، فإن المنتجات التي تعالج وتجهن وتوفر من قيمة كلية للمواد أو الأجزاء أو النواتج الناشئة من بلدان غير مشاركة أو ذات منشأ غير محدد لا تتجاوز ٦٠ في المائة من القيمة فوب المنتجات التي تنتج أو يتحصل عليها ، وتجرى عملية المنع النهائية بالنسبة لها داخل أراضي الدولة المشاركة المصدرة ، تكون مؤهلة للاحتيازات التفضيلية ، رهنا بأحكام القاعدة ٣ (ج) والقاعدة ٤ .

(ب) الاتفاقات القطاعية (٦) كما عرفت في الفقرة (١٠) من المادة الأولى للفضل الأول من اتفاقية إطار إنشاء النظام .

(ج) تكون قيمة المواد أو الأجزاء أو النواتج غير الناشئة في البلد كما يلي :

١- القيمة " سيف " وقت استيراد المواد أو الأجزاء أو النواتج متى أمكن إثبات ذلك ، أو

٢- أقرب شئ ، يمكن التحقق منه يكون قد دفع لقاء المواد أو الأجزاء أو النواتج غير المحددة المنشأ في أراضي الدولة المشاركة التي يجري فيها الشغل أو التجهيز .

القاعدة ٤ - القواعد التراكمية للمنشأ - يعد منتجاً منشوئاً الدولة المشاركة التي تم فيها شغل المنتج الخام المنع أو تجهيزه ، المنتجات التي تطابق متطلبات المنشأ المنصوص عليها في القاعدة ١ والتي تستخدم في دولة مشاركة يومئذ مدخلات لمنتج خام المنع مؤهل للمعاملة التفضيلية في دولة مشاركة أخرى شريطة ألا يقل السحتوى الإجمالي الناشئ في أراضي الدولة المشاركة من ٦٠ في المائة من قيمته تسليم ظهر السفينة (فوب) (٧) .

(٥) في مفهوم هذا الاتفاق تعني " السفن الممانع " أي سفينة - حسب التعريف السابق يجري على ظهرها تجهيز و/أو صنع المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) أعلاه على سبيل الحصر .

(٦) بالنسبة للمنتجات التي يختم الاتجار بها في إطار الاتفاقيات القطاعية التي جرى التفاوض بشأنها بمقتضى النظام قد خضعت الحاجة إلى أحكام بشأن المعايير الخاصة التي ينبغي تطبيقها ، ويمكن النظر في هذه المعايير عند التفاوض بشأن الاتفاقات القطاعية .

(٧) التراكم " الجزئي " كما تحضنه القاعدة ٤ أعلاه يعني أن المنتجات التي اكتسبت مركز المنشأ في أراضي إحدى الدول المشاركة هي وحدها التي يمكن أخذها في الحسبان عندما تستخدم كمدخلات لمنتج خام المنع مؤهل للمعاملة التفضيلية في أراضي دولة مشاركة أخرى .

هكذا منه الأصل

القاعدة ٥ - الإرسال المباشر - يعد مايلي مرسلا ارسالا مباشرا من الدولة المشاركة المصدرة الى الدولة المشاركة المستوردة .

(١) اذا نقلت المنتجات دون أن تمر عبر أراضي أي دولة غير مشاركة .
(ب) المنتجات التي ينطوي نقلها على مرور مابر خلال بلد أو أكثر من البلدان الوسيطة غير المشاركة مع أو بدون تعقيب شحن أو تخزين مؤقت في هذه البلدان شريطة أن :

- ١- يبرر الدخول العابر أسباب جغرافية أو اعتبارات تنحصر في مقتضيات النقل .
- ٢- تكون المنتجات غير داخلة في مجال التجارة أو الاستهلاك في بلد أو بلدان العبور .
- ٣- لا يجري على المنتجات أية عمليات أخرى خلاف التفريغ وإعادة الشحن أو أية عملية لازمة للابقاء عليها في حالة جيدة .
- ٤- يدلى بشهادة مآدرة من السلطات الجمركية لبلد العبور تبرهن من المطابقة مع المقتضيات المذكورة أعلاه في (٢) و (٣) .

القاعدة ٦ - معاملة التعبئة - عند تحديد منشأ المنتجات ، ينبغي اعتبار أن التعبئة تكون كلا واحدا مع المنتج الذي تحتويه ، غير أنه يجوز معاملة التعبئة معاملة مستقلة اذا كان الحشيرة الوطني يقتضي ذلك .

القاعدة ٧ - شهادة المنشأ تكون المنتجات المؤهلة للاحتيازات التخفيلية مؤيدة بشهادة منشأ (٨) تصدرها سلطة معينة من قبل حكومة الدولة المشاركة المصدرة ويجري اشعار المشارك الاخير بها وفقا لاجراءات اصدار الشهادات التي يتعين وضعها واعتمادها من قبل المشاركين .

يبدل المشاركون قماري جهدهم للتعاون من أجل تحديد منشأ المدخلات في شهادة المنشأ .

القاعدة (٨) - حظر: يجوز لأي مشارك أن يحظر استيراد المنتجات التي تحتوي على أية مدخلات ناشئة في دول لا يود اقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها .

القاعدة ٩ - الاعتراض - يجوز أن تستعرض هذه القواعد ، كلما اقتضى الامر ذلك ، بناء على طلب ثلث المشاركين ، ويجوز أن تدخل عليها أية تعديلات على نحو ما يتفق عليه .

القاعدة ١٠ - معايير النسب المئوية الخاصة - يمكن السماح للمنتجات الناشئة من أقل البلدان المشاركة بنسبة تخفيلية مقدارها عشرة نقاط مئوية تطبق على النسبتين المئويتين في القاعدتين ٤ و ٣ وهكذا لزيادة النسبة المئوية من ٧٠ في المائة بالنسبة للقاعدة ٣ ومن ٥٠ في المائة بالنسبة للقاعدة ٤ .

(٨) حرق بالاحتياق شهادة منشأ بوحدة يستخدمها جميع المشاركين -

هكذا منه الأصل

شهادة المنشأ

١- البضائع مشحونة من (الاسم التجاري للمصدر ومتوانه وبلده) ٢- البضائع مشحونة الى (اسم المبرر اليه ومتوانه وبلده) ٣- وسيلة النقل والطريق (بقدر ما هو معروف) ٤- للاستخدام الرسمي	رقم نظام للافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منطقة المؤتمر الاسلامي شهادة منشأ (الاقرار والشهادة معا) مائة لي : أنظر الملاحظات في الصفحة المقابلة
١- رقم التعريف ٢- ملاحظات وأعداد الطرود ٣- عدد ونوع الطرود ووزن البضائع ٤- معيار المنشأ (أنظر الملاحظات في الصفحة المقابلة) ٥- اجمالي الوزن أو الكمية ٦- رقم وتاريخ الخواتم	١١- اقرار المصدر أنز أنا الموقع أدناه ان : التلاميذ والبيانات السابقة صحيحة وان البضائع انتجت في (البلد) وانها تستوفي اشتراطات المنشأ المحددة لهذه البضائع في النظام (البلد المستورد) المكان والتاريخ والتوقيع المعتمد
١٢- شهادة تشهد على أساس التفتيش الذي أجرى بمعة اقرار المصدر المكان والتاريخ وتوقيع السلطة معبرة الشهادة وختمها	١٣- شهادة تشهد على أساس التفتيش الذي أجرى بمعة اقرار المصدر المكان والتاريخ وتوقيع السلطة معبرة الشهادة وختمها

أولاً: شروط عامة

للصالح بالافضليات التجارية لابد للمنتجات أن :

- (أ) تدرج في اطار وصف المنتجات المؤهلة للافضلية في جدول تسهيلات البلد المبرر اليه في النظام .
- (ب) تستوفي قواعد المنشأ في نظام الافضليات التجارية ،
 - وينبغي أن ينطبق الاستيفاء على كل صنف في كل شحنة على حدة ، و
- (ج) تستوفي شروط الارسال المحددة في قواعد المنشأ في النظام وبشكل عام ، ينبغي أن تحمل المنتجات ارسالا مباشرا ، بالمعنى الوارد في القاعدة ٥ ، من بلد التصدير الى البلد المبرر اليه .

ثانياً : ماينبغي تسجيله في الخانة ٨ :

ينبغي أن تكون المنتجات التفضيلية منتجة أو متحصلا عليها بالكامل في البلد المشار له المصدر وفقا للقاعدة ٩ من قواعد المنشأ في النظام فإذا لم تكن منتجة أو متحصلا عليها بالكامل في البلد المصدر فينبغي أن تستوفي متطلبات القاعدة ٣ أو القاعدة ٤ .

- (١) بالنسبة للمنتجات المنتجة أو المتحصلا عليها بالكامل :
 يقيّد الحرف " أ " في الخانة ٨ .

هكذا منه الأصل

(ب) بالنسبة للمنتجات غير المنحجة أو المحتمل عليها بالكامل
ينبغي أن يتم التسجيل في الخانة ٨ على النحو التالي :

١- سجل الحرف " باء " في الخانة ٨ بالنسبة
للمنتجات التي تستوفي معايير المنشأ بمقتضى القاعدة ٣ وينبغي
أن يعقب الحرف " باء " مجموع قيمة السواد أو الأجزاء أو
المنتجات الناشئة في بلد غير المشارك أو في منشأ غير محدد ،
معبرا عنها كنسبة مئوية من القيمة (فوب) للمنتجات المصدرة .

٢- سجل الحرف " جيم " في الخانة ٨ بالنسبة
للمنتجات التي تستوفي معايير المنشأ بمقتضى القاعدة ٤ وينبغي
أن يعقب الحرف (جيم) مقدار المحتوى الاجمالي الناشئ في اراضي
الدولة المصدرة المشاركة ، معبرا عنها كنسبة مئوية من القيمة
(فوب) للمنتجات المصدرة .

٣- سجل الحرف " دال " في الخانة ٨ بالنسبة
للمنتجات التي تستوفي معايير المنشأ الخاصة وفقا للقاعدة ١٠-

إقامة

منطقة حرة خاصة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١ الموافقة على اعتبار البراد العائد
للسادة شركة الجنوب الزراعية والواقع على قطعة الأرض رقم (١٦٤) من الحوض رقم (١)
من أراضي القسطل ومساحتها (٢٠) دونما و (٧٧٥)م^٢ منطقة حرة خاصة لغايات تخزين
البضائع العائدة للخير.

تحديد أسعار بيع مواد أساسية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ - بالإستناد للمادة ٤/ب/٣
والمادة ١/٧ من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ - الموافقة على ما يلي :-
أولا : تحديد أسعار بيع المواد الأساسية للمبينة في أذناه اعتبارا من يوم الأحد الموافق
١٩٩٨/١٢/٢٠ وعلى النحو التالي :-

- ١ - الطحين الموحد : انتاج مطاحن للقطاع الخاص ومطحنة الجيدة :-
سعر الجملة/ ظهر السيارة مشولا في المطحنة - ١١٣ (مئة وثلاثة عشر ديناراً)
للطن الواحد.
- ٢ - الطحين البلدي : انتاج مطحنة الجيدة :-
سعر الجملة/ ظهر السيارة مشولا في المطحنة ٣٠٠ ز ١٠٠ دينار (مئة دينار
وثلاثمائة فلس) للطن الواحد.
- ٣ - الخبز المنتج من الطحين الموحد للمستهلك :-
(١٥٠ فلساً) مئة وخمسون فلساً من المخازن للمستهلك بدون تغليف كحد أعلى
للكيلو غرام الواحد في جميع أنحاء المملكة.
- ٤ - الخبز المنتج من الطحين البلدي من المخازن :-
(١٤٠ فلساً) للمستهلك من المخازن بدون تغليف كحد أعلى للكيلو غرام الواحد في
جميع أنحاء المملكة.

هكذا منه الأصل

- ٥ - الخبز التتوري وخبز الطابون والمنقوش والأرمني من الطحين الموحد :
(١٦٠ فلساً) مئة وستون فلساً للكيلو غرام الواحد من المخابز في جميع أنحاء المملكة بدون تغليف إلى المستهلك كحد أعلى.
- ٦ - الخبز التتوري وخبز الطابون والمنقوش والأرمني وكذلك المشروح في المخابز الحجرية من الطحين البلدي :-
(١٥٠ فلساً) مئة وخمسون فلساً للكيلو غرام الواحد من المخابز في جميع أنحاء المملكة بدون تغليف إلى المستهلك كحد أعلى.
- ٧ - يضاف ١٠ فلوس (عشرة فلوس) على أسعار جميع أنواع الخبز المذكورة عند شراء المستهلك من غير المخابز.
- ثانياً : يتم توزيع الطحين على المخابز بالسعر الجديد اعتباراً من ظهر يوم السبت الموافق ١٩٩٨/١٢/١٩ لتتمكن من إنتاج الخبز وتزويد المواطنين في الوقت المناسب.
- ثالثاً : يحدد سعر بيع القمح إلى المطاحن حسب المعادلات المعتمدة وبقرار من معالي وزير الصناعة والتجارة.

قرارات

صادرة عن وزير الصناعة والتجارة

قرار رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٨

بناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ واستناداً للصلاحيات المخولة التي بموجبها (ب) من المادة الرابعة من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ .
القرار ما يلي:-

أولاً:- يحدد سعر دقيق القمح المنتج من قبل مطاحن القطاع الخاص ومطحنة الجريدة في جميع أنحاء المملكة على النحو التالي:

نوع الطحين	سعر الجثة ظهر السيارة	سعر الشوال وزن ٥٠ كغم
فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار
طحين افرنجي موحد	١١٣ ر	٩٠٠ ر
طحين بلدي	١٠٠ ر	٢٦٥ ر

ثانياً:- (يحدد سعر بيع الكيلو غرام الواحد من دقيق القمح البلدي (١١٠) ماية وعشرة فلسات للمستهلك في جميع أنحاء المملكة .

ب/ يحدد سعر بيع الكيلو غرام الواحد من دقيق القمح المرحد (١٢٥) ماية وخمسة وعشرون فلساً للمستهلك في جميع أنحاء المملكة .

ثالثاً:- على جميع المطاحن في المملكة التأكيد بإنتاج دقيق القمح ضمن المواصفة القياسية الاردنية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩٢ أو أي مواصلة محل مكانها .

رابعاً:- على جميع المطاحن التأكيد بكتابة اسم المطحنة والماركة التجارية وسعر بيع المستهلك وتاريخ التعبئة أو الطحن ونوع الدقيق على بطاقة البيان المثبتة على الشرال .

خامساً :- أن تكون للشوالات المستصلحة في تعبئة الطحين نظيفة وحالة جيدة ويمنع منها باتسا استعمال كياس الخيش ولا يجوز استخدام أية خبرات سبق استخدامها في تعبئة الطحين .

هكذا منه الأصل

سادساً:- على جميع المطاحن تقديم كشوفات توجه الى الوزارة بانتاجها وتوزيعها من الطحين والنخالة حسب التعليمات المقررة .

سابعاً:- يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من ١٩٩٨/١٢/٢٠

ثامناً:- كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المشار اليها في القانون اعلاه .

تاسعاً:- يلغى هذا القرار أي قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

وزير الصناعة والتجارة
محمد صالح الحوراني

قرار رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٨

بناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرخ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ واستناداً للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ قرر ما يلي:-

أولاً:- تحدد اسعار بيع الخبز العربي المنتج من دقيق القمح البلدي في جميع أنحاء المملكة على النحو التالي:

- أ/ سعر بيع الكغم الواحد من الخبز البلدي (١٤٠) ماله واربعون فلساً للمستهلك من المخازن المعتمدة بدون تغليف كحد اعلى .
- ب/ سعر بيع الكغم الواحد من الخبز البلدي (١٥٠) ماله وخمسون فلساً للمستهلك من البقالات والاسواق وسيارات البيع المتجولة ومراكز البيع والتوزيع كحد اعلى .
- ج/ تكون عمليات البيع لجميع انواع الخبز العربي بالوزن ويمنع بيعه بالعدد إلا اذا طلب المستهلك ذلك .

ثانياً:- يحدد سعر بيع الكيلو غرام الواحد من الخبز المشروح والطابون والمنقوش والارمني والتشوري والمنتج من المخازن الحجرية والمماثل للرغيف التنوري من دقيق القمح البلدي بـ ١٥٠ ماله وخمسين فلساً للمستهلك من المخازن كحد اعلى (شريطة ان تكون مواصفاته من حيث الحجم والشكل والجودة مماثلة للخبز التنوري) .

ثالثاً:- على جميع اصحاب المخازن المنتجة للخبز البلدي والمعتمدة من قبل الوزارة التقيد بالمواصفة القياسية الاردنية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ والخاصة بالخبز بحيث يكون الخبز تام النضج وغير ملوث بأي مواد غريبة كمخلفات الوقود والشحبار وأي شوائب أخرى ، وان تكون قشرة الرغيف متجانسة وغير متشققة وغير ملتصقة الشطرين وخاليه من المرار او الحموضة .

رابعاً:- يجب توفير الخبز البلدي المنتج من دقيق القمح البلدي حسب الطلب وفي حال عدم توفره يعتبر المخبز المعتمد مخالفاً .

خامساً:- تلتزم المخازن باضافه مادة السكر بنسبة ١٥ % .

سادساً:- يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من ١٩٩٨/١٢/٢٠ .

سابعاً:- كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المشار اليها في القانون اعلاه .

ثامناً:- يلغى هذا القرار أي قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

وزير الصناعة والتجارة
محمد صالح الحوراني

هذا منه الأصل

قرار رقم (٣١) لسنة ١٩٩٨

بناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرخ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ واستناداً للصلاحيات المخولة له بموجب الفقرة (ب) من المادة الرابعة (٤) من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ أقرر ما يلي:-

أولاً: تحدد أسعار بيع الخبز العربي المنتج من دقيق القمح الموحد (الكماج) في جميع

انحاء المملكة على النحو التالي :-

أ- يحدد سعر بيع الكغم الواحد من مادة الخبز الكماج اعلاء للمستهلك بـ ١٥٠ فلساً مائة وخمسين فلساً من المخازن بدون تغليف كحد اعلى .

بـ: يحدد سعر بيع الكغم الواحد من الخبز الألفرجي بدون تغليف بـ (١٦٠) ل.س مائة وستين ل.ساً للمستهلك من البقالات والأسواق وسيارات البيع المتجولة كحد أعلى .

ج- تكون جميع عمليات البيع لجميع أنواع الخبز العربي بالوزن ويمنع بيعه بالعدد الا اذا طلب المستهلك ذلك .

و- يكون الحد الأعلى لوزن الرغيف من الخبز العربي (الكماج) (٢٥٠ غم) مائتان وخمسين غراماً
يحدد سعر بيع الكغم الواحد من الخبز للتوري وخبز الطابون والمنقوش والازمني بـ (١٦٠ اللسان)
مائة وستين فلساً للمستهلك من المخازن كحد أعلى .

ثالثاً: يحدد سعر بيع الكغم الواحد من الخبز المشروح والمتنوع من المغاير الحجرية والمماثل للرغيف والمتنوع من الطحين الموحد بـ (١٦٠ لفساً) مائة وستين لفساً للمستهلك من المغاير كحد اعلى شريطة ان تكون مواصفاته من حيث الحجم والشكل والجودة مماثلة للخبز للتوري .

على جميع اصحاب المخابر ومتنحيي الخبز التقليد بالمواصفة القياسية الاردنية ورقم (١٩) لسنة ١٩٨١ والخاصة بالخبز بحيث يكون الخبز تام التضيق وغير ملوث بأي مواد غريبة كمضافات الوقود والشحار واي شوائب اخرى وان تكون قشرة الرضيف متجانسة وغير متشققة وغير ملتصقة الشطرين وخالية من المرارة او الحموضة .

خامساً: لا ينتج الخبز المحسن الا من الطحين الزيرى مع اضافة المحسنات المسموح باضافتها .

سادساً: تلتزم المخازن بإضافة مادة المعكر بنسبة ١,٥ % .

سابعاً: يتم توفير الخبز العربي (الكعك) والمنتج من الطحين الموحد في جميع المقابر من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً وفي حال عدم توفره خلال تلك الفترة يعتبر المخبر مخالفاً .

ثامناً: على نقابة اصحاب المغازين اتخاذ الترتيبات اللازمة لايجاد مناوبين لبضع الخبز وتوفره في جميع الحالات وخاصة ايام العطل والاعيد الرسمية وساعات انتهاء الدوام بشكل يمنع تراحم المواطنين.

تأسعاً: يلغى هذا القرار أي قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

تأشيراً: يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من ١٩٩٨/١٢/٢٠

حادي عشر: كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في القانون المنشأ إليه
إعلاء .

وزير الصناعة والتجارة
محمد صالح الحوراني

Well, is it?

قرار

صادر عن وزير المالية/ الجمارك

استنادا للصلاحيه المخوله الي بمقتضى المادتين ٦ ، ٧ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣

أقرر الموافقة على انشاء مركز جمركي في المنطقة الحرة الخاصة بشركة الجنوب الزراعيه / القسطل ليقوم بالمهام التالية :-

- ١- الاشراف على عملية ادخال المواد والبضائع المختلفة بموجب بيانات جمركية .
- ٢- الاشراف على عملية اخراج المواد والبضائع المختلفة بموجب بيانات جمركية لصوائيه .
- ٣- تنظيم والجال البيانات الجمركية لكافة البضائع المخرجه من المنطقة الحرة بما فيها بيانات الترانزيت وكشوفات التحويل .
- ٤- القيام بالمهام الموكلة اليه بموجب قانون الجمارك وقانون المناطق الحرة والتعليمات الصادرة بموجبها بهذا الخصوص .

تحدد أوقات عمل المركز بساعات الدوام الرسمي المعمول بها لدى دائرة الجمارك .

وزير المالية/ الجمارك

الدكتور ميشيل مارتو

هكذا منه الأصل

هكذا عنه الأصل

تتميز من رئاسة الوزراء

طبع في المطابع العسكرية
توزع من قبل وزارة المالية